إدماجُ معايير المسؤولية الاجتماعية في أعمال الاستثمارِ "الأجنبيِّ المبَاشرِ "الدوافعُ والنتائجُ

بحيح خيرة بن نعمة سليمة
طالبة دكتوراه تجارة دولية ولوجيستيك التدقيق المُحاسبيِّ

تتّسمُ البيئةُ الدوليةُ الراهنةُ باحتدام التنافس على رؤوس الأموال الأجنبية بينَ مختلف الدول المتقدِّمة، والدولَ النامية على حدٍّ سواء؛ وذلكَ نتيجةً للدورِ المُهمِّ الذي يقومُ به الاستثمارُ الأجنبيُّ في توفير التمويل المطلوب لإقامة المشاريع الإنتاجية. ويحتلُّ الاستثمارُ الأجنبيُّ المباشرُ أهميةً استثنائيةً في الدول النامية التي تُعاني من تفاقُم أزماتها المالية.

من هذا المُنطلق اشتدَّ التنافسُ بينَ الدول على جذب الاستثمارات الأجنبية؛ من خلال إزالة الحواجز، والعراقيل التي تُعيقُ طريقَها، ومنحها الحوافزَ والضمانات التي تُسهِّلُ قدومَها ودخولَها إلى السوق المحليِّ، وفي هذا الإطار قامت كُلُّ الدول النامية بوجه عامٍّ بسَنِّ تشريعات تمنحُ حوافزَ مغريةً للمُستثمرينَ الأجانب، وتُزيلُ كُلَّ القيود والحوافز التي تقفُ في طريقهم. وكانت الجزائرُ من بين هذه الدول التي وضعتْ قوانينَ استثمار؛ والتي من خلالها تقدِّم ضمانات واسعةً للمُستثمرينَ الأجانب، أو المحليِّينَ على حدٍّ سَواء.

ممّا لا شكَّ فيه أنّ الالتزامات الاجتماعيةَ التي أصبحتْ أكثرَ أهميةً في برامجَ للمُستثمرِ الأجنبيِّ المباشر، والتي كانت نتيجةَ إدماج معايير المسؤولية الاجتماعية في أعماله، كان لها تأثيرُها الإيجابيِّ؛ بحيث أصبحتْ كنتيجة لتسارع الدول لاستقطابه بالسياسات، والأساليب كافّةً.

فما دوافعُ إدماج معايير المسؤولية الاجتماعية في أعمال الاستثمار الأجنبيِّ المباشر، وما النتائجُ المُترتِّبةُ على الاقتصاد الجزائريِّ؟

لذلك قسمْتُ الدراسةَ إلى المحاور التالية: الاستثمار الأجنبيِّ المباشر، وتدفُّقاته الواردة إلى الجزائر خلالَ الفترة المُمتدَّة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٤؛ والمسؤولية الاجتماعية، مفهومها وأبعادها ؛ ودوافع ونتائج التزام المُستثمر الأجنبيِّ.

أوّلا: مفهومُ الاستثمار الأجنبيِّ المباشر.

تعريفُ الاستثمار الأجنبيِّ من وجهة نظر المؤسَّسات والمنظَّمات المالية الدولية: يُعرِّفُ صندوقُ النقد الدولي الاستثمارَ الأجنبيَّ المباشرَ على: "أنّه مجموعةُ العمليات المختلفة الموجَّهة للتأثير في السوق، وتسيير المؤسسة المتوطِّنة في دولة مُخالفة لدولة المؤسَّسة الأمِّ" . ووفقاً للمعيار الذي وضعَه صندوقُ النقد الدوليّ يكون الاستثمارُ مباشراً حينَ يمتلكُ المستثمرُ الأجنبيُّ ١٠ ٪، أو أكثرَ من أسهُم رأس مال إحدى مؤسَّسات الأعمال، ومن عدد الأصوات فيها، وتكون هذه الحصَّةُ كافيةً لإعطاء المستثمر رأياً في إدارة المؤسّسة .

أمّا مُنظَّمةُ التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) فترى أنّ الاستثمارَ الأجنبيَّ المباشر: "نشاطٌ يُترجمُ هدفَ كيانٍ مُقيم في اقتصاد ما؛ للحصول على مَنفعة مُستديمة في كيانٍ مُقيم في اقتصاد آخَرَ. ويفرضُ مفهومُ المنفعة المستديمة من جانب وجودَ علاقةٍ طويلة الأجل بينَ المستثمر المباشر، والمؤسَّسة، ومن جانب آخرَ ممارسةَ التأثير الفعّال في تسيير المؤسَّسة" . وتعتبر المنظمةُ أنّ الاستثمارَ الأجنبيَّ المباشرَ ينطوي على تملُّك المستثمر حصّةً لا تقلُّ عن ١٠٪ من إجماليِّ رأس المال، أو قوّة التصويت . ويُعرِّفُ بنكُ فرنسا الاستثمارَ الأجنبيَّ المباشرَ على أنّه "احتجازُ نسبة مُعتبَرة من رأس المال مانحاً لمُستثمر مُقيم حقَّ النظر في تسيير مؤسَّسة أجنبية مُستثمِرة (المشاركة تساوي أو تفوق ١٠٪)" . بينما يُعرِّفُ مؤتمرُ الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) الاستثمارَ الأجنبيَّ المباشرَ على أنّه: "ذلك الاستثمارُ الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى تعكسُ مصالحَ دائمةً، ومَقدرَةً على التحكُّم الإداريِّ بينَ الشركة في القُطر الأمِّ (القُطر الذي تنتمي إليه الشركةُ المُستثمِرة) وشركة، أو وحدة إنتاجية في قُطر آخرَ (القطر المستقبِل للاستثمار). وتُعرِّفُ الشركةُ الأُمُّ (المستثمِرَ الأجنبيَّ) على أنّه: " تلك الشركة التي تمتلكُ أصولاً في شركة (أو وحدة إنتاجية) تابعة لقُطر آخرَ غير القطر الأمِّ، وتأخذُ الملكيةُ شكلَ حصَّة تُساوي، أو تفوقُ ١٠٪ من الأسهُم العاديَّة، أو القوّة التصويتية (في مجلس الإدارة) للشركات المحلية، أو ما يُعادلُها للشركات الأُخرى" .

وعن وجهة نظر بعض الاقتصاديينَ، يرى عبدُ السلام أبو قحف أنّ الاستثمارَ الأجنبيَّ المباشرَ هو: "الذي ينطوي على تملُّك المستثمر الأجنبيِّ لجُزء من أو كُلِّ الاستثمارات في مشروع مُعيَّن، هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطنيِّ في حالة الاستثمار المشترك، أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار؛ فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية، والتكنولوجية، والخبرة التِّقنية في جميع المجالات إلى الدول المُضيفة" .

نسبةُ الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر من أكبر ٢٠ دولة مُستثمِرة خلالَ الفترة (٢٠٠١-٢٠١٠): يُوضِّح لنا الجدولُ التالي تطوُّرَ تدفُّقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر

الجدول رقم(٠١): تطور تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر من أكبر ٢٠دولة مستثمرة (مليون دولار)

تطور تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر من أكبر ٢٠دولة مستثمرة (مليون دولار)												
الترتيب	الدولة	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	الاجمالي
١	الولايات المتحدة	٣١٣	٣١١	٢٥٢	٢٨٦	٣٠١	٣١٤	٢٩٣	٣٢٣	٤٧٦	٦١٨	٣٤٨٧
٢	فرنسا	٤٣	١١٥	٥١	٨٠	١٢١	٢٩٣	٢٣٣	٣٠٣	٣٠٨	١٩٦	١٧٤٣
٣	اسبانيا	١٥٣	١٤٣	٨٧	٤٣	١١٧	٢١٠	١٦٤	٣٢٥	١٩٨	٩١	١٥٣١
٤	مصر	٣٦٣	٩٧	٦٣	٢٢	١٠٨	١٥٧	١٠٢	٢٦١	٨٨	٤٧	١٣٠٨
٥	ايطاليا	٣٤	٩٨	٢٤	٢٤	٣٩	١١٥	٦٧	٢٤٧	١١٦	١٨٩	٩٥٣
٦	المملكة المتحدة	٢٣	٥٩	٣٥	٩٥	٤٩	٦٤	١٦٥	١٥٩	١٢٥	١١٩	٨٩٣
٧	بلجيكا	١٢	١٦	٥	٥	٤	٣١	١٠١	٢٣٠	٢٤١	٢١٢	٨٥٧
٨	الكويت	/	١	/	٢١٠	١٠٥	٥٧	٩٧	٣٤	١٣٩	١	٦٤٤
٩	الصين	١	٥	٣	٢٧	٥٠	٩١	٣٧	٨٦	٦٣	١٢٥	٤٨٨
١٠	المانيا	٣٨	٦٥	١٦	٢٣	٢٣	٥٤	٩٢	٣٧	٥٤	٥٧	٤٥٩
١١	هولندا	٧٢	٢٦	١٨	٤	٤	١٠	٦	١٨٥	٣١	٨٢	٤٣٨
١٢	الامارات	١	١٢	١	١	٧	٣٨	٦٧	٥٥	٢٠٥	٣٥	٤٢٢
١٣	لبنان	/	١	١	/	٥	٢٤	٤٨	٦١	١٠٩	١٦	٢٦٥
١٤	عمان	/	/	/	/	/	/	/	٦٠	٣٥	١٦٨	٢٦٣
١٥	الاردن	/	٩	١٠	١٠	١٦	٦	١٤	٣	١٦٧	٢٧	٢٦٢
١٦	البحرين	١٣	/	٥	١٠	٧	٦٦	١٠	/	٧٦	٣	١٩٠
١٧	السعودية	١	/	١٠	٢	٢٠	٨	١٣	٥٢	٢٩	٢٢	١٥٧
١٨	اليابان	٩	٧٨	٢-	١٧	٢	٨	١١	٨	١٧	٣	١٥١
١٩	قطر	٢	/	١	٧	٧	١٢	١١	٤٦	٤١	/	١٢٧
٢٠	تونس	/	١	٢	١	٥	١١	١٤	٧	٧٠	٤	١١٥
	الاجمالي	١٠٧٨	١٠٣٧	٥٨٢	٨٦٧	٩٩٠	١٥٦٩	١٥٤٥	٢٤٨٢	٢٥٨٨	٢٠١٥	١٤٧٥٣

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، بيانات الدول المُعلَنة عن التدفُّقات الصادرة عنها

ويوضح الشكل (١) الجدول السابق لإعطاء دراسةٍ عن حجم التدفُّقات من حيثُ عددُ المستثمرينَ وحجمُها.

الشكل رقم ٠١: مشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر(الجزائر)من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٣ عدد المشاريع وحجم الاستثمارات

SOURSE: FDI Intelligence from The Financial Times Ltd

وبتحليل مُعطيات الجدول (١) يتّضحُ تطوُّرُ تدفُّقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر من أكبر ٢٠ دولة خلالَ الفترة (٢٠٠١-٢٠١٠)، ويُبيِّنُ الشكلُ رقم (٢) عددَ مشاريعها، وحجمَ استثماراتها للسنوات ٢٠٠٧ حتّى ٢٠١٣؛ فيُظهرَ ما يلي:

- خلالَ الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٧ وقبلَ اندلاع الأزمة المالية الناشئة في الولايات المتحدة الامريكية والمُلقية بآثارها على الدول العربية كافَّةً، كان حجمُ الاستثمارات الأجنبية الواردة سنةَ ٢٠٠١ ضئيلاً؛ وهذا راجعٌ لبداية الخروج من الأزمة السياسية التي عاشتَها الجزائرُ في السنوات السابقة لهذا العام.
- أخذت التدفُّقاتُ الواردةُ إلى الجزائر في الهبوط خلال سنتَي ٢٠٠٢ و٢٠٠٣؛ بسبب أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وما نجَمَ عنها من مخاوفَ من قِبَل الشركات المُتعدِّدة الجنسيّات للاستثمار في المنطقة العربية.

- أمّا في سنتَي ٢٠٠٤-٢٠٠٥؛ فقد عادتْ تدفُّقاتُ الاستثمارِ الأجنبيِّ المباشرِ في الجزائرِ إلى الارتفاعِ.
- وفي سنتَي ٢٠٠٦-٢٠٠٧ شهدتِ التدفُّقاتُ الواردةُ ارتفاعاتٍ ملحوظةً مقارنةً بالسنواتِ السابقةِ، وكانتْ مُعظمُ الاستثماراتِ في قطاعِ المحروقاتِ من طرفِ كُبرياتِ الشركاتِ الأجنبيةِ للدولِ المتقدمةِ، ويعودُ السببُ إلى تعديلِ القوانينِ الخاصَّةِ بالاستثمارِ الأجنبيِّ المباشرِ عامَي ٢٠٠١ و٢٠٠٦.
- خلالَ الفترةِ ٢٠٠٨-٢٠١٠ يُلحظُ أنّه رغمَ ما حدثَ من تغيُّراتٍ استثنائيةٍ في الأوضاعِ الاقتصاديةِ العالَميةِ

؛إلاّ أنّ التدفُّقاتِ الواردةِ إلى الجزائرِ شهدتِ ارتفاعاً ملحوظاً في ٢٠٠٨؛ حيثُ بلغتْ قيمتُها بعدَ الأزمةِ مباشرةً ٢٤٨٢ مليونَ دولارٍ؛ فالتدفُّقاتُ الواردةُ إلى الجزائرِ حقَّقتْ زيادةً خلالَ هذا العامِ؛ سواءً بالنسبةِ لبياناتِ ميزانِ المدفوعاتِ، أو بياناتِ المشاريعِ المرخَّصِ لَها، ويرجعُ ذلكَ لانتعاشِ القطاعِ العقاريِّ بدرجةٍ ملحوظةٍ، إلى جانبِ تضاعُفِ التدفُّقاتِ التي اجتذبَها القطاعُ الصناعيُّ، كما سجَّلتِ التدفُّقاتُ الواردةُ من الاستثماراتِ الأجنبيةِ المباشرةِ ارتفاعاً طفيفاً في سنةِ ٢٠٠٩ قُدِّرَ بـ٢٥٨٨ مليونَ دولارٍ؛ بسببِ دخولِ مشاريعَ في قطاعَي البتروكيماوياتِ، وتحليةِ المياهِ مرحلةَ الإنجازِ، ثُمّ انخفضَ بعدَ ذلكَ إلى ٢٠١٥ مليونِ دولارٍ في عامِ ٢٠١٠؛ بسببِ تداعياتِ الأزمةِ الاقتصاديةِ العالَميةِ، وفهمِ المستثمرينَ الأجانبِ وخاصَّةِ العربَ منهُم والذينَ كانوا يرغبونَ في استثمارِ أموالٍ ضخمةٍ في الجزائرِ؛ حيثُ تراجَعوا وانسحَبوا إلى بُلدانِهم بعدَ إفرازِ القوانينِ الجديدةِ للاستثمارِ المَبنيةِ على ضرورةِ امتلاكِ المُستثمرِ الجزائريِّ لـ ٥١٪ من رأسِ المالِ للمشروعِ، وعدمِ فهمِه بسهولةٍ للتعديلاتِ الجديدةِ التي أُدخلَتْ على قانونِ الماليةِ الذي اعتمدتْه الجزائرُ كحَلٍّ لمواجهةِ الأزمةِ الماليةِ، إضافةً إلى قيامِ الحكومةِ بتجميدِ بعضِ الصفقاتِ القائمةِ.

ثانياً: الأبعادُ النظريةُ لتطوُّرِ مفهومِ المسؤوليةِ الاجتماعيةِ

تعريفُ المسؤوليةِ الاجتماعيةِ: إنّ المسؤوليةَ الاجتماعيةَ تُعتبَرُ كوسيلةٍ للتَّوجُّهِ الاجتماعيِّ للتسويقِ؛ فبَعدَما انتقلَ من مرحلةِ المفهومِ الإنتاجيِّ ـــ التي تتميَّزُ هذه المرحلةُ بزيادةِ الطلبِ على المعروضِ السلعيِّ ـــ ممّا دفعَ المُنتجينَ إلى السعيِّ للبحثِ عن أساليبَ لزيادةِ المُنتجاتِ؛ لسدِّ الطلبِ، وهذا كانَ محورَ اهتمامِ رجالِ الأعمالِ. إلى مرحلةِ المفهومِ البيعيِّ؛ ففي هذه المرحلةِ؛ فإنّ جوهرَ وأساسَ عملِ المشاريعِ هما دعْمِ المبيعاتِ والأنشطةِ البَيعيةِ؛ لأنّ في هذه المرحلةِ يكونُ المعروضُ السِّلعيُّ أكثرَ من الطلبِ عليها، وهذا نتيجةٌ لزيادةِ المنتجاتِ أمامَ نقصِ الاستهلاكِ، واشتدادِ المنافسةِ. ثُمّ مرحلةِ المفهومِ التسويقيِّ: وهي أوّلُ مرحلةٍ للتوجُّهِ نحوَ السوقِ، فانتقلتْ أفكارُ الإدارةِ من بيعِ ما يُمكنُ إنتاجُه، إلى مفهومِ إنتاجِ ما يُمكنُ بيعُه، وهذا ما دفعَ إلى إنشاءِ إدارةٍ مُتخصِّصةٍ؛ والتي تُعرفُ بإدارةِ التسويقِ و دورُها: هو تلبيةُ حاجاتِ ورغباتِ المُستهلكينَ؛ من خلالِ دراسةِ السوقِ وُصولاً لمرحلةِ مفهومِ التسويقِ الاجتماعيِّ: ففي هذه المرحلةِ يتمُّ الاهتمامُ بتوفيرِ نوعٍ من التوازنِ بينَ تحقيقِ أهدافِ المنظمةِ، وتحقيقِ رغباتِ المستهلكينَ دونَ الإضرارِ بالبيئةِ، والمجتمَعِ، وعدمِ إيجادِ نوعٍ من التعارُضِ بينَ مصالحِ المؤسسةِ، والضوابطِ الاجتماعيةِ، والاقتصاديةِ، والتقاليدِ، والعاداتِ، والتقاليدِ، والأنماطِ الاستهلاكيةِ . ويقصدُ البعضُ به،ونعني به تصميمَ وتنفيذَ ومراقبةَ البرامجِ الهادفةِ إلى زيادةِ مُستوى تقبُّلِ فكرةٍ اجتماعيةٍ، أو ممارسةٍ مُعيَّنةٍ من قِبَلِ مجموعةٍ مُحدَّدةٍ من الناسِ .

هذا وقد عرّفتِ الغرفةُ التجاريةُ العالَميةُ المسؤوليةَ الاجتماعيةَ على أنّها: جميعُ المُحاوَلاتِ التي تُساهِمُ في تطوُّعِ المؤسَّساتِ؛ لتحقيقِ التنميةِ بسببِ اعتباراتٍ أخلاقيةٍ واجتماعيةٍ، وبالتالي فإنّ المسؤوليةَ الاجتماعيةَ تعتمدُ على مُبادراتِ رجالِ الأعمالِ دونَ وجودِ إجراءاتٍ مُلزمةٍ قانونياً، ولذلك فإنّ المسؤوليةَ الاجتماعيةَ تتحقَّقُ من خلالِ الإقناعِ والتعليمِ، كما تُعرِّفُ منظمةُ التعاونِ الاقتصاديِّ والتنميةِ: المسؤوليةَ الاجتماعيةَ للمؤسَّسةِ على أنّها: التزامُ هذه الأخيرةِ بالمُساهمةِ في التنميةِ الاقتصاديةِ، مع الحفاظِ على البيئةِ، والعملِ مع العمّالِ وعائلاتِهم، والمجتمعِ المحليِّ، والمجتمعِ بشكلٍ عامٍّ هادفٍ إلى تحسينِ جَودةِ الحياةِ لجميعِ هذه الأطرافِ ويُمكنُ تعريفُها على أنّها: مجموعةٌ من الالتزاماتِ التي تتبنّاها المنظمةُ؛ لحمايةِ المجتمعِ، وتعزيزِ المحتوى الاجتماعيِّ في أنشطتِها .

ومنه نستخلصُ من هذه التعاريفِ أنّ المسؤوليةَ الاجتماعيةَ هي: التزامُ المنظمةِ باتجاهِ تحسينِ تأثيراتِها المُوجبةِ في المجتمعِ، والعملُ على تقليصِ تأثيراتِها؛ وانطلاقاً من تحمُّلِها للمسؤوليةِ الاجتماعيةِ تعملُ على اتِّخاذِ القراراتِ ذاتِ التأثيرِ، والاستجابةِ السليمةِ والجذّابةِ من قِبَلِ المجتمعِ، وأنّها تعملُ بالوقتِ ذاتِه على تقليصِ، أو تجاوُزِ أيِّ تأثيرٍ سالبٍ يُمكنُ أن يُصيبَ المجتمعَ جرّاءَ العملياتِ التي تُؤدِّيها، وبشكلٍ عرضيٍّ وغيرِ مقصودٍ.

أبعادُ المسئوليةِ الاجتماعيةِ: سعى العديدُ من الكُتّابِ والباحثينَ إلى محاولةِ تحديدِ أبعادِ المسؤوليةِ الاجتماعيةِ من وجهاتِ نظرٍ مختلفةٍ، ووضعوا لها مُسمَّياتٍ مُتباينةً؛ نذكرُ منهم على سبيلِ المثالِ كُلاً من (Pride &Ferrell) الذين أشارا إلى أربعةِ أبعادٍ للمسؤوليةِ الاجتماعيةِ تمثّلت في ما يلي :

١. المسؤوليةُ الإنسانيةُ: أي أنْ تكونَ المنظمةُ صالحةً، وتعملُ على الإسهامِ في تنميةِ، وتطويرِ المجتمعِ، وتحسينِ نوعيةِ الحياةِ؛
٢. المسؤوليةُ الأخلاقيةُ: بمعنى أنْ تكونَ المنظمةُ مبنيةً على أُسسٍ أخلاقيةٍ، وأن تلتزمَ بالأعمالِ الصحيحةِ، وأن تمتنعَ عن إيذاءِ الآخرينَ؛
٣. المسؤوليةُ القانونيةُ: أي التزامَ المنظمةِ بإطاعةِ القوانينِ، واكتسابِ ثقةِ الآخرينَ؛ من خلالِ التزامِها بتنفيذِ الأعمالِ الشرعيةِ، وعدمِ القيامِ بالأعمالِ المُخلَّةِ بالقانونِ؛
٤. المسؤوليةُ الاقتصاديةُ: بأن تكونَ المنظمةُ نافعةً ومُجديةً اقتصادياً، وأن تحاولَ جاهدةً توفيرَ الأمانِ للآخرينَ. وتجسيداً لما سبقَ نستعرضُ

هرمَ المسؤولية الاجتماعية للاقتصاديِّ Carroll:

- البُعدُ الخيريُّ (الإنسانيُّ): التصرفُ كمواطنٍ صالحٍ يُسهمُ في تعزيز الموارد في المجتمع، وتحسين نوعية الحياة.
- البُعد الأخلاقيُّ: مراعاةُ المنظمة للجانب الأخلاقيِّ في قراراتها ممّا يؤدّي إلى أن تعمل بشكل صحيح وحقٍّ وعادل.
- البُعدُ القانوني: إطاعةُ القانون والذي يعكسُ ما هو صحيحٌ أو خطأٌ في المجتمع؛ وهو ما يُمثّل قواعدَ العمل الأساسية.
- البُعدُ الاقتصاديُّ: تحقيقُ المنظمة عائدٌ؛ وهذا يُمثّلُ القاعدةَ الأساسَ للوفاء بالمُتطلّبات الأُخرى.

ثالثاً: دوافعُ إلزام المُستثمر الأجنبيِّ بالمسؤولية الاجتماعية

مظاهرُ احترام المؤسسات لمسؤولياتها الاجتماعية على الصعيد الدوليِّ تبلورت على الصعيد الدوليِّ عدَّةُ مرتكزات وأسس عمل؛ باتت تُعدُّ من قبيل المراجع الواقعية في تحديد نطاق وأبعاد المسئولية الاجتماعية للشركات. وفي هذا الخصوص يذكر ما يلي:

أ- الميثاقُ العالَميُّ للأُمم المتحدة: في عام ١٩٩٩ صدَر "الميثاقُ العالَميُّ (The Global Compact) وهو مُبادرةٌ دوليةٌ دعت بمقتضاها الأممُ المتحدةُ الشركات للتحلّي بروح المواطنة المؤسسية، وزيادة مُساهمتها في التصدّي لتحديات العولمة، والمشاركة الطوعية في التنمية المستديمة. وقد تضمّن هذا الميثاقُ عشرةَ مبادئ في نطاق حقوق الإنسان، ومعايير العمل، وحماية البيئة، ومكافحة الفساد، وبالتوقيع على هذا الميثاق تؤكّد الشركاتُ على التزامها بمسئوليتها الاجتماعية وفقاً لمبادئ هذا الميثاق.

وتجدُر الإشارةُ إلى عدم وجود معاييرَ محدَّدة للتعرُّف على مدى التزام الشركات بتنفيذ المبادئَ العشر للميثاق العالَميِّ. فقد تدَّعي الشركاتُ الالتزامَ بها دونَ وجود أيِّ معايير، أو شواهدَ تدلُّ على ذلك أو التأكُّد من تحقُّق هذا الالتزام. كما يرى البعضُ أنّ هذه المبادئَ تتعلّق بحقوق الإنسان، وحقوق العمّال والبيئة، ومُكافحة الفساد، ومن ثَمَّ لا يُمكنُ أن يكونَ الالتزامُ بها طواعيةً؛ بل لابُدَّ أنْ يكونَ هناك نوعٌ من الالتزام القانونيِّ بها .

ب- إرشاداتُ مُنظمة التعاون الاقتصاديِّ والتنمية للشركات متعدِّدة الجنسيات: تُمثّلُ هذه الإرشاداتُ، التي صدَرت عام ٢٠٠١، أكثرَ أدوات المسئولية الاجتماعية لرأس المال شُمولاً؛ وتتمثّل في التعليماتُ التي توجّهُها الحكوماتُ إلى الشركات عابرة القارّات، والتي تعملُ في البُلدان التي التزمتْ بهذه التوصيات. وتهدفُ هذه التوجيهاتُ إلى التأكُّد من أنّ هذه الشركات تحترمُ السياسات، والنُّظُمَ الاجتماعيةَ السائدةَ في البلدان التي تعملُ بها؛ وذلك لتشجيع المساهمَة الإيجابية للقطاع الخاصِّ في النشاط الاقتصاديِّ، والاجتماعيِّ، والبيئي من أجل تحقيق التنمية المستديمة .

ت-الإعلانُ ثلاثيُّ الأطراف للمبادئ المتعلّقة بالشركات عابرة القارّات والسياسة الاجتماعية لمنظمة العمل الدولية: صدَر هذا الإعلانُ عامَ ١٩٧٧ بهدف تشجيع المساهمَة الإيجابية للشركات عابرة القارّات في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان التي تعملُ بها، وتقليل الصعوبات التي تُواجهُها هذه الشركاتُ خلالَ تأدية عملها. وقد تضمَّنَ هذا الإعلانُ المبادئَ المتعلّقة بالجوانب الاجتماعية لنشاط هذه الشركات والتي يتعيَّنُ عليها وعلى كُلٍّ من الحكومات ومنظمات العمال احترامُها. وتشمل هذه المبادئُ رفعَ مستوى التشغيل في البلدان المضيفة، ومراعاةَ المساواة في المعاملة، وإتاحةَ فرص التشغيل، وتوفيرَ عنصر الاستقرار والأمان للمشتغلين، وتشجيعَ التدريب، وتوفيرَ ظروف مُواتية للمعيشة والعمل، والاهتمامَ بالعلاقات الصناعية. وتتَّسمُ هذه المبادئُ أيضاً بأنّها غيرُ إلزامية، وأنّ تطبيقَها يكونُ على نحو تطوعيٍّ. وقد تمَّ تعديلُ هذا الإعلان أكثر من مرَّة؛ ليتواكبَ مع المبادئَ التي تتبنّاها منظمةُ العمل الدولية، ولتجديد الالتزام بمبادئ الإعلان الأساسية .

ج- برنامجُ محاضرات البنك الدوليِّ عن المسئولية الاجتماعية لرأس المال وتأثيرها على تنافسية الشركات:

يُقدِّمُ البنكُ الدوليُّ من خلال شبكة المعلومات الدولية برنامجاً للمحاضرات عن نماذج المسئولية الاجتماعية لرأس المال، والممارسة العملية للشركات في هذا المجال، وتأثيرها على تنافسيتها. وقد استفادَ من هذا البرنامج التدريبيِّ ألفُ مشارك من تسعينَ بلداً. ويرجعُ اهتمامُ البنك الدوليِّ بتقديم برامجَ تدريبية عن المسئولية الاجتماعية لرأس المال إلى عدم توافُر المهارات والكفاءات لدى الشركات في البلدان النامية، خاصَّةً الشركات المحلية؛ لتمكينها من الاضطلاع بمسئوليتها الاجتماعية.

الفرعُ الثاني: الأبعادُ الاجتماعيةُ والقانونيةُ من التزام المستثمر الأجنبيِّ للمسؤولية الاجتماعية

يؤدّي الحَراكُ الاقتصاديُّ للمستثمر في حدود البلد الذي يستضيفُه إلى إنتاج واقع جديد يُمثّلُ الواقعَ القديمَ، مُضافًا إليه النتائجُ الاقتصاديةُ والاجتماعيةُ لعمل المستثمر، كما ينتجُ قيمًا جديدةً يتمُّ التعاطي معها أوّلاً ضمنَ إطار العاملينَ في المشروع / المشاريع، ثم تتوسَّعُ رقعةُ التعاطي مع هذه القيم لتشملَ المستفيدينَ، والمتعاملينَ مع المشروع، من هنا فإنّ سعيَ المستثمر إلى مراعاة القيم الأخلاقية، والاجتماعية في المجتمع المُضيف، يقعُ ضمنَ حدود المسؤولية الاجتماعية، ومن شأن التزام المستثمر بعدم اصطدام القيم الجديدة بقيم المجتمع السائدة أنْ يضمنَ له استمرارًا، وسلاسةً في عمل مشروعه، أو مشاريعه. أما البُعد القانونيُّ للمسؤولية الاجتماعية؛ فإنّه يتحتَّمُ على كُلِّ مُستثمر أجنبيٍّ أن يعملَ على احترام النظام السياسيِّ للبلد المُضيف، وألاّ يعملَ على تقويضه (مهما كان شكلُ هذا النظام)، وأن يحترمَ القانونَ بشكل عامٍّ، وبصورة خاصَّة قوانينَ العمل، وأن يحترمَ حقوقَ العاملين في منظمته من مواطني البلد المُضيف، وألاّ يتعارضَ نشاطُ مُنظمته بأيِّ شكل من الأشكال مع حقوق الإنسان.

التزاماتُ المستثمر الأجنبيّ الاجتماعيةُ

يُمكنُ تصنيفُها كما يلي:

التزاماتُ التنمية: ويُقصدُ بها التزاماتُ الشركة تُجاهَ المجتمع الذي تعملُ فيه؛ وذلك بتحقيق الأهداف التنموية والسياسات التي تتبنَّاها الدولُ النامية، وتعملُ بها نحو تحقيق النموِّ والتنمية، لهذا لا بُدَّ من أنْ تُسهم الشركةُ أيًّا كانت طبيعةُ نشاطها في تحقيق تقدُّم اقتصاديٍّ واجتماعيٍّ وبيئيٍّ كعمل مساند للتنمية الشاملة؛ كتقديم الخدمات العامّة، ونقل التكنولوجيا مع العمل على ممارسةِ التقاليد المتعارَف عليها في قطاع الأعمال كلِّها تُمثل دليلاً يُمكن أنْ يُساهم في تحقيق المزيد من التنمية والتقدُّم.

التزاماتٌ سياسية: إنّ مسؤولية الشركة متعدِّدة الجنسية تُجاه مجتمعها تنبعُ من العلاقة بينَ الشركات والدول المضيفة، ويُقصدُ بالالتزامات السياسية ما يلي :

أ. احترامُ النُّظم والقوانين والإجراءات الإدارية؛

ب. مراجعةُ ومتابَعةُ العُقود؛

ج. احترامُ القيم الثقافية والأهداف؛

د. عدمُ التدخُّل في الأنشطة السياسية والحكومية.

التزاماتُ البيئة: التزامُ المستثمر ومسؤوليتُه الاجتماعيةُ بخصوص البيئة يتمثَّلُ في الحرص على عدم تشويه البيئة، أو الإضرار بها، أو تلويثها على أيِّ نحو من الأنحاء، كما يشملُ ذلك الحفاظَ على المصادر المائية، وعدمَ تلويثها بالمخلَّفات الصناعية، أو استخدام موادٍ تُؤثِّر سلبيًا في سلامة البيئة، والالتزام بالمواصفات العالمية الخاصَّة بعُلو أبراج المداخن وغيرها.

كما ينبغي على المستثمر أن يُحافظ على الحياة الطبيعية والثروات الحيوانية، ومراعاةَ مواسم التكاثُر؛ بحيثُ لا يؤدِّي عملُ منظمته إلى أيِّ شكلٍ من أشكال التهديد البيئيِّ، أو أن يقودَ إلى كوارثَ مثل حرائق الغابات، أو اندلاع بُقع زيت، أو موادٍ كيماوية في مجاري الأنهار.

التزاماتُ تحويل الأموال: تحتاجُ منظماتُ الأعمال، ومؤسساتُ الاستثمار الأجنبيِّ إلى حركة أموال من وإلى البلد المُضيف؛ فالأموالُ القادمةُ إلى البلد تذهبُ إلى الرسوم والضرائب وأجور العاملين وشراء أو إيجار العقارات والأراضي اللازمة للمشروع والتجهيز والتأثيث وغير ذلك من المصاريف، بينما تذهبُ الأموالُ الخارجةُ من البلد المُضيف إلى شراء المواد والمكائن وقطع الغيار والتعاقدات على مواد أولية وخدمات الشحن والنقل وغيرها من التكاليف. والمسؤوليةُ الاجتماعيُّ تُحتِّمُ على المستثمر الأجنبيِّ أنْ يؤدّي هذه الفعاليات الاقتصادية من دون التسبُّب بأضرار في اقتصاد الدولة المُضيفة؛ كالتضخُّم أو الكساد، لاسيما إذا عرفنا أنّ أيّة دولة تسمحُ لرؤوس الأموال الأجنبية بالعمل على أرضها، سيكونُ فيها عددٌ كبير من المؤسسات الاستثمارية الأجنبية.

التزاماتُ المنافسة: تقوم المنافسةُ دورًا مُهمًا في تنشيط اقتصاديات الدول، ومن ثُمَّ تسهم في تقدُّمها التنمويِّ، لما لَها من دور في تحفيز منظمات العمل على تحسين الإنتاج وتخفيض الأسعار في سياق المنافسة على اجتذاب المستهلكينَ وخاصّة بين المؤسسات التي تعملُ في حقل واحد، ومن هنا يجبُ على هذه المؤسسات أن تجعلَ المنافسةَ بينها سبيلاً لتقديم أفضل المنتجات بالأسعار المناسبة بما يتلاءمُ والقوةَ الشرائيةَ لمعدَّلات دخول المواطنين.

التزاماتُ الضرائب: تُعدُّ الضرائبُ أحدَ مصادر الدخل القوميّ لكلِّ بلد، سواءٌ تلك التي تُفرضُ على الخدمات أو على السلع والبضائع (استيراداً وتصديرا) أو على مرور هذه السلع والبضائع عبرَ أراضي البلد المعنيِّ. وفي حالة مؤسسات الاستثمار الخارجيِّ في الدول النامية فإنّ الضرائبَ والرسومَ ستكونُ في حدِّها الأدنى، ولذلك فإنّ المسؤوليةَ الاجتماعيةَ المترتِّبةَ على المستثمرين الأجانب في الدول النامية ستكونُ خفيفةَ الوطأة، لأنَّهم لن يُضطروا إلى دفع مبالغَ كبيرة كضرائبَ، ما يجعل التزامَهم ذا طابع أخلاقيٍّ.

التزاماتُ نقل التكنولوجيا: ليس البلدُ المضيفُ سوقاً فقط، نعرضُ فيه بضائعَنا ونبيعُ ونحقِّق الأرباحَ، بل هو بنيةٌ متكاملةٌ من دولة ومجتمع واقتصاد وموارد بشرية وعلمية وحضارية، ومن هنا ينبغي على المستثمر الأجنبيِّ أن يُعنى بتنمية هذه الموارد الوطنية التي يَصبُّ نُموُّها في مصلحته، وإنّ نقلَ التكنولوجيا من شأنه أن يُوفِّر سوقًا رابحًا لَها وأن ينشِّطَ الإقبالَ على التعاطي التجاريِّ مع التكنولوجيا الجديدة وما يلحقُ بها من قطع غيار ولوازمَ صيانة وغيرها.

التزاماتُ التشغيل: ويُقصدُ به التزامُ المستثمر الأجنبيِّ بتشغيل أيد عاملة من البلد المُضيف بنسبة عالية، وهو التزامٌ يصبُّ في مصلحة المستثمر أوّلاً، لأنّ العمالةَ المحليةَ تكونُ أرخصَ وأقلَّ تكلفةً من العَمالة الأجنبية التي تتقاضى فضلاً عن أجور العمل أجورَ نقل وإطعام وإسكان، بينما لا تحتاجُ العمالةُ المحليةُ لكلِّ هذه التكاليف، وهي تُسهم من جهة أُخرى في تثبيت القاعدة الاجتماعية الداعمة لوجود المنظمة الأجنبية، هذا فضلاً عن تقديم جزءٍ من الحلِّ لمشكلتَي البطالة والفقر.

استثمارات أكبر ١٠ شركات حسب فرص العمل المستحدثة ورأس المال المستثمر (الجزائر) بالمليون دولار من يناير ٢٠٠٣ إلى مارس ٢٠١٤

استثمارات أكبر ١٠ شركات حسب فرص العمل المستحدثة ورأس المال المستثمر (الجزائر) بالمليون دولار من يناير ٢٠٠٣ إلى مارس ٢٠١٤				
اسم الشركة	المصدر	عدد المشاريع	اجمالي فرص العمل	اجمالي الاستثمار
Jelmoli Holding AG	سويسرا	٥	٤٥٠٠	٣٥٣٩
Orascom Group	مصر	٦	٤٤٨١	٢٨١٤
Grupo Ortiz Construccion	اسبانيا	٤	٢٣٤٤	٢٠٤٩
Accor	فرنسا	٥	١٠٩٥	٦٤٩
Dallah Albaraka Group	السعودية	٦	١٨٧	٩٨
Nissan	اليابان	٧	٢٥٢	٧٠
Tunisie Leasing	تونس	٦	١١٤	٦٦
BNP Paribas	فرنسا	٦	٢٠٢	٦٦
HSBC	المملكة المتحدة	٥	١٤٦	٦٤
Societe Generale (SocGen)	فرنسا	٥	٩٥	٥١

SOURSE: FDI Intelligence from The Financial Times Ltd

من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (٠٣) والذي يوضِّحُ لنا حجمَ الاستثمارات لأكبر ١٠ شركات حسب فُرص العمل المستحدَثة ورأس المال المستثمَر في الجزائر من يناير ٢٠٠٣ إلى مارس ٢٠١٤ نلحظ ما يلي:

تتصدَّر اليابانُ قائمةَ الدول فيما يتعلَّقُ بعدد المشاريع والتي بلغت ٧ مشاريع في حين تبقى فُرص العمل المستحدَثة من طرفها ضئيلةً حيث قُدِّرت ب ٢٥٢ منصب والسببُ يعودُ إلى ضَعف رأس المال المستثمَر في شركة (Nissan) والمقدَّر ب ٧٠ مليون دولار والتي لا تستطيعُ أن تتحمَّل أجورَ العمال الجزائريين ؛لأنّ سياستَها مَبنيةٌ على العمل بأقلّ تكلفة ممّا يسترعي العملُ الحصولَ على عمّال بأجور زهيدة مُستورَدة من البلد الأُمِّ المعروفة، في حين نلحظُ أنّ الدولةَ التي حصلت على عدد أقلَّ من المشاريع وهي اسبانيا (٤ مشاريع) استطاعت أن تُحدثَ ٢٣٤٤ منصباً ويرجع ذلك إلى كِبَر حجم رأس المال المُستثمَر في شركة (Grupo Ortiz Construccion) والذي قُدِّر ب ٢٠٤٩ مليون دولار.

وعليه نستنتجُ أنّ الدولَ أو الشركات التي تمتلكُ رؤوسَ أموالٍ ضخمة هي التي لديها القُدرة على إيجاد أكبر عدد من مناصب العمل.

وختاماً، لابُدّ من التأكيد على النقاط التالية:

- ضرورة تحلّي الدول المضيفة ببنية قانونية تكفلُ ممارسات أفضلَ والتزاماً أكبرَ بالأُطر والأعراف الدولية التي أقرَّتْها هيئاتُ حقوق الإنسان والعمال بشكلٍ أخصَّ كمنظمة العمل الدولية ؛وذلك من أجل ضمان استفادة أكبرَ من وراء استقطابها للاستثمار الأجنبيِّ المباشر في تدعيم مؤشِّرات حقوق الإنسان والتنمية البشرية على المستوى الكلِّيِّ.
- نظراً لامتلاك الجزائر لمؤهِّلات وعناصرَ تنافسية في جذب الاستثمارات وهذا ما يتَّفق عليه جميعُ الاقتصاديينَ المُحلِّلينَ، ولهذا لابُدَّ من استغلال هذه الميزة التنافسية في المستقبل.
- على البلد المضيف أن يُعطي تسهيلات وتسعى إلى استقطاب المُستثمرين الأجانب المسؤولينَ اجتماعياً على غرار بقية المستثمرينَ الأجانب لعولمة مفهوم المسؤولية الاجتماعية على كافّة الأعمال التجارية الداخلية والخارجية منها.

- تطبيق كافَّة الالتزامات المنصوص عليها في المعاهَدات والاتفاقيات الثنائية المتعدِّدة الأطراف الخاصَّة بتشجيع الاستثمار الأجنبيِّ المباشر وحمايته وتجنُّب الازدواج الضريبيِّ.
- ضرورة إفصاح الشركات مُتعدِّدة الجنسيات عن نتائجها ليس فقط المالية ولكن أيضاً الاجتماعية والبيئية وما يتعلّقُ بالحُكم الراشد للتخفيف من حِدَّة الرشاوى والفساد في اقتصاد البلد المضيف.

الهوامش:

1. Ibrahim ngouhouo. Les investissements directs étrangers en Afrique centrale: attractivité et effets économiques.thèse de doctorat non publiée. faculté de sciences économiques et de gestion. université du sud Toulon-var. France. 26mars 2008. p 14.

٢. أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية دراسة مقارنة (تركيا، كوريا الجنوبية، مصر)، الدار الجامعية، الإسكندرية،٢٠٠٤،ص١٩.

3. Khouri Nabil. Les déterminants de l'investissement direct étranger: Etude théorique et analyse empirique Cas de quelques pays tiers méditerranéens: Algérie. Egypt. Jordanie. Liban. Malte. Maroc. Syrie. Tunisie. Turquie.thése de magistére non publiée. école Supérieure de Commerce. Alger. 2003. p 12

٤. محمد قويدري، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، رسالة الدكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ٢٠٠٤، ص ٦٣.

5. Jean-Louis Mucchielli. Multinationales et mondialisation. édition du seuil. mai 1998. paris. p 47.

٦. حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر- تعريف وقضايا-، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد ٣٢،٢٠٠٤،ص٥.

٧. عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، ١٩٨٩، ص ١٣.

٨. ردينة عثمان يوسف،التسويق الصحي والاجتماعي، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠٨،ص ١٨٣

٩. ردينة عثمان يوسف، مرجع سبق ذكره،ص ١٨٤

١٠. عبد العزيز مصطفى ابو نبعة، التسويق المعاصر، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦،ص ٢٤٥

11. Marie-françoise GUYONNAUD et Frédérique WILLARD. Du management environnemental au développement durable des entreprises. France: ADEME. Mars 2004. P 05.

١٢. ثامر البكري، احمد نزار النوري، التسويق الأخضر، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٧، ص ٣٨.

13. Pride. M.. William and Ferrell. C.O. Marketing concepts and strategies. Ninth Edition. Houghton. Mifflin company. Boston. 1997. P 65.

14. Source: Carroll Archie. The Pyramid of Corporate Social Responsibility Toward The Moral Management of Organizational Stakeholders. Business- Horizons. July. August. 1991. p 405.

١٥. - صالح السحيباني، المسئولية الاجتماعية ودورها في مشاركة القطاع الخاص في التنمية حاله تطبيقية على المملكة العربية السعودية، المؤتمر الدولي حول "القطاع الخاص في التنمية: تقييم استشراف" بيروت، لبنان،٢٣-٢٥ مارس ٢٠٠٩

١٦. نهال المغربل، ياسمين فؤاد، المسئولية الاجتماعية لرأس المال في مصر: بعض التجارب الدولية، ورقة عمل المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ديسمبر ٢٠٠٨

١٧. صالح السحيباني، مرجع سابق.

١٨. عيسى محمد الغزالي، المسؤولية الاجتماعية للشركات، سلسلة جسر التنمية، الإصدار رقم ٩٠، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، فبراير ٢٠١٠.

المراجع:

1. Ibrahim ngouhouo. Les investissements directs étrangers en Afrique centrale: attractivité et effets économiques.thèse de doctorat non publiée. faculté de sciences économiques et de gestion. université du sud Toulon-var. France. 26mars 2008.

٢. أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية دراسة مقارنة (تركيا، كوريا الجنوبية، مصر)، الدار الجامعية، الإسكندرية،٢٠٠٤.

3. Khouri Nabil. Les déterminants de l'investissement direct étranger: Etude théorique et analyse empirique Cas de quelques pays tiers méditerranéens: Algérie. Egypt. Jordanie. Liban. Malte. Maroc. Syrie. Tunisie. Turquie.thése de magistére non publiée. école Supérieure de Commerce. Alger. 2003.

٤. محمد قويدري، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، رسالة الدكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ٢٠٠٤.

5. Jean-Louis Mucchielli. Multinationales et mondialisation. édition du seuil. mai 1998. paris.

٦. حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر- تعريف وقضايا-، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد ٣٢،٢٠٠٤.

٧. عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، ١٩٨٩.

٨. ردينة عثمان يوسف، التسويق الصحي والاجتماعي، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠٨..

٩. عبد العزيز مصطفى ابو نبعة، التسويق المعاصر، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦.

10. Marie-françoise GUYONNAUD et Frédérique WILLARD. Du management durable des entreprises. France: ADEME. Mars 2004..

١١. ثامر البكري، احمد نزار النوري، التسويق الأخضر، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٧.

12. Carroll Archie. The Pyramid of Corporate Social Responsibility Toward The Moral Management of Organizational Stakeholders. Business- Horizons. July. August. 1991.

13. Pride. M.. William and Ferrell. C.O. Marketing concepts and strategies. Ninth Edition. Houghton. Mifflin company. Boston. 1997.

١٤. صالح السحيباني، المسئولية الاجتماعية ودورها في مشاركة القطاع الخاص في التنمية حاله تطبيقية على المملكة العربية السعودية، المؤتمر الدولي حول "القطاع الخاص في التنمية: تقييم استشراف" بيروت، لبنان،٢٣-٢٥ مارس ٢٠٠٩

١٥. نهال المغربل، ياسمين فؤاد، المسئولية الاجتماعية لرأس المال في مصر: بعض التجارب الدولية، ورقة عمل المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ديسمبر ٢٠٠٨

١٦. عيسى محمد الغزالي، المسؤولية الاجتماعية للشركات، سلسلة جسر التنمية، الإصدار رقم ٩٠،المعهد العربي للتخطيط، الكويت، فبراير ٢٠١٠.

17. FDI Intelligence from The Financial Times Ltd.